

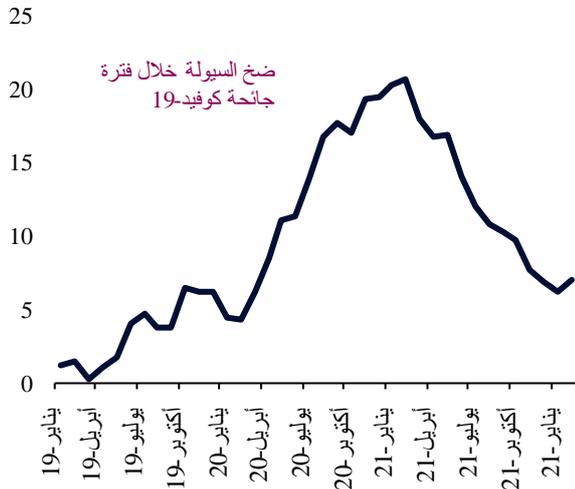
الرياح المعاكسة تهدد التوقعات الاقتصادية وتؤدي إلى تراجع النمو العالمي

أيضاً الطلب على الطاقة. علاوة على ذلك، أدت الصدمة السلبية في المعروض الناتجة عن الصراع الروسي الأوكراني إلى تفاقم المشكلة من خلال تعطيل أسواق السلع، ولم يقتصر ذلك على أسواق المعادن والطاقة، ولكنه شمل أيضاً المنتجات الغذائية والأسمدة. وحدث هذا في وقت كان فيه مؤشر بلومبرغ للسلع يرتفع إلى مستويات قياسية جديدة، في حين كانت مخزونات بعض السلع الأساسية عند مستويات منخفضة تاريخياً. وتعتبر روسيا مُصدراً رئيسياً للسلع الأساسية في جميع القطاعات (مثل الطاقة والمعادن والحبوب) وتؤثر عمليات الحظر والعقوبات التجارية على توفر هذه السلع، مما يؤدي إلى ضغوط على الأسعار.

سيؤدي الارتفاع المستمر في الأسعار إلى تخفيض الدخل المتاح للإنفاق على مستوى العالم، مما سيعرض ضغوطاً على نمو الاستهلاك. وفي البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، يمكن أن يؤدي حدوث تضخم مزمن في أسعار الغذاء أو نقص المواد الغذائية إلى موجة من الصراعات الأهلية وأحداث المخاطر السياسية. أما في البلدان التي تنسم بأدنى معدلات نصيب الفرد من الدخل، فقد يؤدي ذلك إلى موجة جديدة من المجاعات والجوع.

المعروض النقدي للبنوك المركزية في مجموعة الأربع

(نمو شبه النقد في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان والصين، على أساس سنوي، %)



المصادر: هيفر، تحليلات QNB

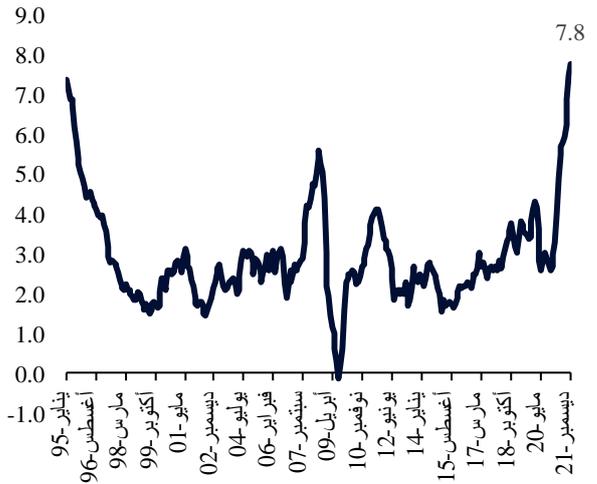
ثانياً، تشهد أوضاع السيولة تشديداً، مما سيسفر عنه ضغوطاً هبوطية إضافية على النمو العالمي. فبعد فترة من السيولة الوفيرة في جميع الأسواق الرئيسية، في أعقاب برامج الدعم لمواجهة الجائحة، بدأ الوضع في التغير، مما أدى إلى تشديد الأوضاع المالية. وظل نمو المعروض النقدي يتباطأ بشكل ملحوظ خلال الأشهر العديدة الماضية.

كان التعافي الاقتصادي من صدمة جائحة كوفيد-19 هو الموضوع المهيمن على الاقتصاد الكلي العالمي على مدار عام ونصف. في الواقع، مع نمو الناتج الإجمالي بنسبة 5.9% في عام 2021، شهد الاقتصاد العالمي أسرع توسع في النشاط منذ ما يقرب من 50 عاماً. وظل المؤشر العالمي لمديري مشتريات قطاع التصنيع، وهو مؤشر متزامن لرصد النشاط الاقتصادي العالمي، في منطقة التوسع لمدة 21 شهراً متتالياً، ولا يزال قوياً وفقاً لآخر إصدار لشهر مارس 2022، مما يدل على قوة تعافي الاقتصاد العالمي.

ولكن، على الرغم من قوة التعافي العالمي، ظهرت عوامل دافعة جديدة على مستوى الاقتصاد الكلي، مما يهدد التوقعات الاقتصادية. في هذه المقالة، نسلط الضوء على اثنين من العوامل الرئيسية التي من المتوقع أن تؤثر على الاقتصاد العالمي خلال الأرباع العديدة القادمة.

مؤشر أسعار المستهلك العالمي المركب

(تضخم أسعار المستهلك، على أساس سنوي، %)



المصادر: هيفر، تحليلات QNB

أولاً، ارتفع التضخم العالمي بوتيرة سريعة إلى أعلى مستوياته منذ عدة عقود، مما يهدد توقعات استقرار الأسعار. وحدث ذلك نتيجة لقيود سلاسل الإمداد الناتجة عن كوفيد-19، والطلب القوي المدفوع بتدابير التحفيز، وتدني معدلات مشاركة العمالة، والضيق الشديد في أسواق السلع.

أثناء الجائحة، كان استهلاك الخدمات محدوداً بسبب عمليات الإغلاق وإجراءات التباعد الاجتماعي، وأدت التحويلات المالية المباشرة للأسر إلى حدوث طفرة في الطلب على المنتجات المصنعة. وأدى التأثير الثانوي الناتج عن ذلك إلى تعزيز الطلب على السلع، ولا سيما المعادن، ومع تعافي القدرة على التنقل، زاد

وفي ظل سحب السيولة من الاقتصاد العالمي، من المرجح أن تزداد الأحداث الائتمانية بشكل حاد. إن زيادة أحداث الائتمان وظروف السيولة الأكثر تشدداً ستؤثر على الرغبة في المخاطرة، مما يؤدي إلى تباطؤ حاد أو حتى انكماش في الائتمان العالمي. وبالتالي، فإن نقص الائتمان سيؤثر على الاستهلاك والاستثمار، مما سيؤثر سلباً على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

بشكل عام، سوف تتسبب الرياح المعاكسة الناتجة عن هذين المحركين الرئيسيين للاقتصاد الكلي في إلحاق ضرر بالتوقعات العالمية، على الرغم من ارتفاع معدلات الاستهلاك في الولايات المتحدة. وبالتالي، نتوقع أن نشهد تباطؤاً كبيراً في النمو عبر العديد من الأسواق، بما في ذلك الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والصين.

وقد أدت هذه التطورات إلى قيام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتخفيض توقعاتهما بشأن النمو في عام 2022 من 4.1% و 4.9% إلى 3.2% و 3.6% على التوالي.

بالإضافة إلى ذلك، بدأت البنوك المركزية الكبرى في "تطبيق" سياساتها النقدية، بهدف تكريس جهود أكثر شمولاً لمكافحة التضخم. ويُعتقد أن العديد من البنوك المركزية "متأخرة" فيما يتعلق بتحقيق مستوى التضخم المستهدف الخاص بها. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، كانت آخر مرة وصل فيها التضخم إلى المستويات الحالية في يناير 1984، عندما كانت أسعار الفائدة 9.56% سنوياً، مقابل السعر الحالي البالغ 0.25%.

نتوقع أن يُجري بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي جولتين من رفع سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس وست جولات أخرى على الأقل بمعدل 25 نقطة أساس في 2022 و 2023. علاوة على ذلك، من المقرر أن يبدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي عملية "تشديد كمي" أو ترك الميزانية العمومية تتقلص بنحو 95 مليار دولار شهرياً. كما أن البنوك المركزية الرئيسية الأخرى في وضع مماثل وقد بدأت بالفعل عملية التطبيع الخاصة بها أو ستبدأ فيها عاجلاً وليس آجلاً.

فريق QNB الاقتصادي

جيمس ماسون

اقتصادي أول

هاتف: (+974) 4453-4643

لويز بينتو*

اقتصادي

هاتف: (+974) 4453-4642

*المؤلف المراسل

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركاته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح عن مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تتجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.